مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية
ISSN:2716-8131

المجلد الأول العدد الثاني
أكتوبر 2020

أسس المنهج التاريخي عند ابن خلدون

foundations of the historical method of Ibn Khaldun

نذير معيزي

جامعة يحي فارس المدية، maiziphylo@ gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/05 تاريخ القبول: 2020 /09/10 تاريخ النشر: 2021/01/05

الملخص:

يعتبر ابن خلدون أحد أبرز أعلام فلسفة التاريخ، فهو لم يساهم في إنشاء علم في التاريخ فقط بل مارس النقد الفلسفي للمعرفة التاريخية، وبهذا الخصوص، فإن التاريخ لا يزيد عن كونه خبرا عن الاجتماع الانساني، وعليه فإنه لا يمكن تحديد قواعد المنهج في علم التاريخ إلا من خلال فهم طبيعة الظاهرة الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: المعرفة، الفلسفة، العلم، التاريخ، المنهج.

Abstract:

Ibn Khaldun is considered one of the most prominent flags of the philosophy of history, as he did not only contribute to the creation of science in history, but rather he practiced the philosophical critique of historical knowledge. By understanding the nature of the social phenomenon.It must be about 250 words, And it must be clear, precise, concise, and it must

Keywords : Knowledge, philosophy, science, history, method.

مقدمة

لقد أولى ابن خلدون (1332 – 1406م) عناية خاصة بالتاريخ، من منطلق إدراكه العميق بمدى أهمية هذا الأخير في فهم طبيعة الظاهرة الاجتماعية، ومن دون شك أن العلوم العمرانية في النظرية الاجتماعية عند ابن خلدون، هي نتيجة دراسة معمقة لأسس المنهج التاريخي، فكما هو معلوم أن التاريخ هو خبر عن الاجتماع الانساني، أي بمثابة المجال الاسترادادي لعلم العمران، إذ لا يمكن فصل هذا الأخير عن التاريخ، فطبيعة العلاقة بين التاريخ وعلم العمران علاقة وظيفية.

غير أن ابن خلدون لاحظ في المناهج التاريخية التقليدية الكثير من الاخطاء، والسبب في ذلك، أنها درجت على استرداد الحوادث، وهذا من دون إدراك الأسباب الطبيعية التي أدت إليها، فجاءت أغلبها مخالفة لطبائع الكائنات وأحوال الاجتماع الإنساني، وبلاريب أن هذه المناهج لا تستند إلى أساس علمي أو منطقي، وبالتالي يجب رفضها، وذلك إما أنها استمرار لنظرية المعرفة الأرسطية، التي تعتمد على العلم بالكليات، وهذا في نظر ابن خلدون مخالف لنظرية العلم التي تهدف إلى توطين فكرة الاستقراء، أو أنها امتداد لمناهج الفقهاء والمتكلمين، التي تنظر إلى المسألة بميزان شرعي، دون أن تحكم أصول العادة وقواعد السياسة ومنطق التجربة العملية، وهذا في نظر ابن خلدون من بين الأسباب التي تؤدي إلى الكذب والأغلاط في التاريخ.

وعليه:

ما هي الأسس العلمية للمنهج التاريخي عند ابن خلدون، وهل يمكن اعتبار قواعد المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية أساسا في تفسير الظاهرة التاريخية ؟

1. فلسفة التاريخ عند ابن خلدون

لا يمكن الحديث عن نظرية علمية في التاريخ، دون الحديث عن فلسفة التاريخ، إذ تتضمن هذه الأخيرة رؤية شاملة للمعرفة التاريخية، من خلال تحديد قيمة علم التاريخ، بالإضافة إلى استرداد جزء من الموروث التاريخي ومحاولة فهمه وإدراك أهم أخطائه، ثم الخروج بنظرة كلية تحدد موضوع علم التاريخ، وكذلك المنهج الذي يمكن اعتماده في دراسة الظواهر التاريخية.

ومن دون شك أن علم التاريخ ذو فائدة عظيمة، وتتلخص هذه الفائدة، في كونه الحبل الذي يربط بين الماضي والحاضر، وفي كونه يساعد على استشراف المستقبل، وبالتالي لا يمكن تصور حاضر الشعوب ومستقبلها دون معرفة جذورها التاريخية، فمن هذه الجذور يمكن معرفة طبيعة البشر وعاداتهم وثقافتهم وأحوالهم، وفي نفس الوقت استثمار ذلك في إيجاد حلول لمشكلات الراهن، وتجاوز مختلف العوائق والصعوبات، فـ: "علم التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضي من

الأمم في أخلاقهم والانبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياساتهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا"[1].

وبهذا فإنه لايمكن الفصل بين التاريخ والتراث، وإذا كان التراث يتضمن الموروث العلمي والسياسي والديني والاجتماعي، فإنه لا يمكن الفصل بين التاريخ والسياسية، وكذلك لا يمكن الفصل بين التاريخ ومختلف العلوم والفنون والصنائع، وأيضا لا يمكن الفصل بين التاريخ والدين وهلم جرا، فالمشكلة التاريخية عند ابن خلدون، تبدأ من خلال قراءة التراث قراءة نقدية، ترتكز على أسس عقلية وطبيعية، كما أن هذه القراءة النقدية، لا تتوقف عند مجرد السرد، بل تتجاوز ذلك إلى مرحلة الإنتاج العلمي وتصور علم في التاريخ موضوعه دراسة الظواهر التاريخية دراسة موضوعية، من خلال استخدام الاستقراء والمنهج المقارن، وهذا بهدف الوصول إلى قوانين قابلة للتعميم.

فالتاريخ عند ابن خلدون يبدأ من: " نقد جذري للخطاب التاريخي التقليدي، ولكنه ينطلق أيضا من اهتمام بموقعه الشخصي من التاريخ"[2]، وبمعنى آخر يجب التمييز بين تاريخ ابن خلدون والتاريخ، فابن خلدون يكون قد استخلص قواعد الكتابة التاريخية من خلال النظر في تجاربه الاجتماعية والسياسية.

وقد عمل ابن خلدون على اختصار الأسباب التي تؤدي إلى الكذب، والتي وجد أنها علامة مميزة للمناهج التاريخية التي كانت سائدة في عصره أو تلك التي سبقته، فوجدها على عدة أوجه، ومن بينها النقل والتقليد وعدم تحكيم العادات وطبائع الكائنات والعوارض التي تعرض في العمران، بالإضافة إلى عدم الالتزام بقانون الحضور والغياب في دراسة الوقائع التاريخية، من منطلق أنها متشابهة من حيث الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها، وهو ما يسمى في المصطلح الخلدوني، بقياس الغائب بالشاهد والحاضر بالذاهب، فـ: "الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الانساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق"[3].

ومن دون شك أنه من معرفة هذه العوامل والأسباب، يمكن تصور قواعد المنهج في علم التاريخ، وأن هذه القواعد لا تختلف عن تلك المعمول بها في الدراسات التاريخية الحديثة، من خلال الاعتماد على مبدأ السببية، وهذا من منطلق أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، وأن الأشياء يتحتم وقوعها بشكل منظم ودقيق، وهذا المبدأ الذي يستند إلى فكرة الاقتران الضروري بين ظاهرتين أو مبدأ التلازم في الحضور والغياب، هو ما دعا إليه ابن خلدون، من خلال تجاوز الذاتية والتزام الموضوعية في درس التاريخ، ويلخص هذا الطرح

قوله: "أن كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله"[4].

وهكذا فإن السبب الرئيس الذي دعا ابن خلدون إلى انشاء علم في التاريخ، هو انسداد العرفان العربي خلال العهد الوسيط، فرغم توفر الخزانة العربية والإسلامية على الكثير من المصنفات في شتى العلوم والصنائع، غير أنها عرفت انتكاسة كبرى خاصة في ميدان المعارف الاجتماعية والسياسية، ولهذا يمكن اعتباره أنموذج هذه العلوم في مرحلة شهدت الكثير من التمزقات الاجتماعية والسياسية، وتفكك العالم الإسلامي إلى دويلات شتتها المؤامرات والدسائس، فأراد ابن خلدون من وراء كل ذلك أن ينتقل بالتاريخ من الفن إلى العلم، ومن التأمل إلى المنهج وإحداث قطيعة مع التقليد والجدال الفقهي، وبعبارة أخرى فإنه أول من: "استطاع الدفع بالوعي العربي ــ الإسلامي إلى تمثل جدلية تاريخه فوق مقاصده الذاتية، العفوية المباشرة، أي في حقل النظر وإعمال الفكر النقدي"[5].

2.قواعد المنهج في علم التاريخ عند ابن خلدون

يمكن اختصار قواعد المنهج في علم التاريخ عند ابن خلدون في إعمال الشكوك وعدم قبول أي شيء ما لم يتبين بالبداهة أنه كذلك، بالإضافة إلى قاعدة التحليل والتركيب، وكذلك فيما يخص مراجعات عامة، الهدف منها الخروج بمجموعة من القوانين القابلة للتعميم، كما تجدر الإشارة أن هذه القواعد، يمكن التماسها من خلال تحليلاته الاجتماعية والسياسية، وبلاريب أنها نفس القواعد، التي أراد من خلالها التأسيس إلى علم في التاريخ، أي لا تشذ عن تلك التي يمكن تصورها في دراسة الظاهرة الاجتماعية.

غير أنه لا يمكن الخروج في حالة تم تطبيقها إلى نتائج حتمية، كتلك التي يمكن تصورها في دراسة الظاهرة الطبيعية، وهذا باعتبار أن الظاهرة التاريخية تشتمل على جملة من الخصائص، ومن بينها أنها غير قابلة للتكرار والذاتية، ولذلك فإنه يمكن تصنيف علم التاريخ من العلوم غير المباشرة، أي العلوم التي تنظر إلى الخلف، وهذا بخلاف جميع العلوم الأخرى، بما في ذلك علم السياسة والاجتماع، إذ يمكن اعتبارها من العلوم المباشرة التي تنظر إلى الظاهرة في حال وقوعها، دون أن تنتظر فترة منية على ذلك، أي من العلوم التي تنظر إلى الأمام، ولعل أن هذا من بين أبرز الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحث في الدراسات التاريخية، وهي كيف يمكن التخلص من الوصف والذاتية، وكذلك كيف يمكن له أن يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وقد سبق من المحدثين إلى هذا الطرح الكثير من الدراسات، فكما هو معلوم أن الملاحظة في علم التاريخ غير مباشرة، أي بالقياس إلى المعطيات الحاضرة يمكن الوصول بخصوص التاريخ إلى استنتاجات عامة،

ومن جملة هذه الدراسات تلك التي قام بها شارل فكتور لانجلوا Langlois Charles-Victor (1863- 1969م) وشارل سينوبوس Seignobos Charles (1854- 1942م)، فإذا كان علم التاريخ موضوعه البحث في المصادر والآثار، فهو معرفة غير مباشرة، لأن الظاهرة التاريخية غير قابلة للتكرار، ولهذا فإنه يختلف عن منهج العلوم المباشرة، فـ: "المعرفة التاريخية هي في جوهرها معرفة غير مباشرة. يجب أن تختلف طريقة العلم التاريخي جذريا عن طريقة العلوم المباشرة"[6].

غير أن التفسير الوضعي للتاريخ لا يمكن اعتماده بشكل نهائي، باعتبار أن الظاهرة التاريخية غير قابلة للقياس، وهذا ما أكد عليه أرنولد توينبي TOYNBEE ARNOLD (1889 - 1975م) من خلال استخدام التفسير المادي والروحي في دراسة الظواهر التاريخية[7].

وبهذا يمكن اعتبار ابن خلدون رائدا للنزعة الاستقرائية، في حدود التفسير الكلي للظاهرة، وعليه يظهر من دراسة ابن خلدون لتاريخ الفكر، اعتماده على التفسير العلمي، فالمنهج التاريخي والفلسفة الواقعية الذين اعتمدهما في دراسة الظواهر الاجتماعية، يعكسان التاريخ العام للفكر ولجميع العلوم والفنون في المقدمة[8].

غير أن ذلك يتطلب الإلتزام بمبادئ العقل وقواعد الإستنتاج، كما أن العلم بطبائع الكائنات وأحوال الاجتماع يقتضي بضرورة العلم بمبادئ الإستدلال، وهكذا فقد ربط ابن خلدون في دراسة التاريخ بين الواقع وشروط الاستدلال والبرهنة، وهو نفس الشرط الذي اعتمده في دراسة الظاهرة الاجتماعية، فمعيار الحق أو الوصول إلى القانون، هو في مدى مطابقة النتائج للواقع ومبادئ العقل، وهذا ما يجب توفره في دراسة الأخبار، فـ: "القانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له"[9] فـ: "إذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه"[10].

وعليه فإن فلسفة التاريخ تستهدف التساؤل فيما إذا كان تاريخ العلم واحدا أم متعددا، وكذلك فيما يخص إمكانية استخدام قواعد المنهج الإستقرائي والتاريخي المقارن في دراسة الظواهر التاريخية وفيما إذا كانت النتائج التي يكن الوصول إليها مطلقة أم نسبية، بالإضافة إلى قيمة علم التاريخ، فجميع العلوم قائمة في التاريخ، أي باعتبارها موضوع له.

هل الهدف من التاريخ هو مجرد سرد الأخبار، إن الوظيفة التي يجدر بمؤرخ العلم القيام بها، هو النقد التاريخي للعلوم وإعمال الشكوك وممارسة القطيعة مع الأحكام المسبقة، ومن دون شك أن جميع هذه

المحاور تنبثق من نفس الاهتمامات التي حاكها ابن خلدون في نفسه، أي تخليص البحوث التاريخية من الوصف والذاتية.

فالأساس العلمي في دراسة الظواهر التاريخية، سيشكل الأساس الذي سيعتمد عليه ابن خلدون في دراسة العمران، أين سيكون هذا الأخير المعيار الذي يمكن اعتماده في تفسير الظاهرة التاريخية، فـ: "هذه المبادئ والقواعد والأصول التي يجب أن تؤسس علم التاريخ تشكل في نظر ابن خلدون موضوعا لعلم جديد هو علم العمران علم يكون للتاريخ بمثابة المنطق للفلسفة وأصول الفقه للشريعة"[11].

وهكذا فإنه يمكن تلخيص قواعد المنهج في علم التاريخ عند ابن خلدون في:

2.1 قاعدة الشك

وهذا باعتبار أنه لا يمكن قبول أي شيء ما لم يتبين بالبداهة أنه كذلك، فابن خلدون جعل من إعمال الشكوك قاعدة أولية في دراسة الأخبار، وهذا من خلال تجاوز النقل والتقليد، وقد وضع هذه القاعدة شرطا ضروريا في دراسة التاريخ، وهو ما يمكن استخلاصه في حديثه عن أسباب الخطأ في التاريخ، فمرده حسب تعبيره النقل والتقليد دون تمحيص، وهكذا فإن النقل والتقليد مخالف لمفهوم الشك من الناحية المنهجية، باعتبار أن إعمال الشكوك والسؤال في طبيعة الخبر ومدى صحته مدخل إلى التحقق والاستقراء، ولذلك لجأ ابن خلدون إلى رفض منهج الجرح والتعديل على سبيل المثال، باعتبار يعتمد أساسا في توثيق صحة الخبر على الرواية، وهذا في نظر ابن خلدون يظل قاصرا عن التمييز بين الخطأ والصواب في نقل الأخبار، وأنه من الواجب الاستعانة بالتجربة والاختبار والبحث في مدى مطابقة الخبر لطبائع الكائنات وأحوال الاجتماع الإنساني، ومما يدل على الدعوة إلى إعمال الشك والنقد والتمحيص في منهج ابن خلدون الكثير من النصوص، ومن جملة ذلك ما نقله في حديثه عن فن التاريخ، فكثير من الأخبار الزائفة والباطلة التي تسللت إلى أمهات الكتب وهذا دون إدراك زيفها وبطلانها، يقول ابن خلدون: "وإن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها أو ابتدعوها. وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها"[12]

ويضيف: "واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها وأدوها إلينا كما سمعوها. ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها. ولا رفضوا ترهات الأحاديث ودفعوها. فالتحقيق قليل. وطرف التنقيح في الغالب كليل"[13] فالحديث عن رفض الأخبار الزائفة والتحقيق والتنقيح، هو أحد الأشكال الرئيسة للمنهج الشكي، أي رفض كل ما هو مقبول والنظر إليه بعين البصيرة، وكذلك نجد أن أحد الأشكال الرئيسة الاخرى للمنهج الشكي

عملية النقد، فالنقد بخلاف النقل والتقليد، يقول ابن خلدون: "والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلونه أو اعتبارهم، فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار"[14].

ومن بين المظاهر الرئيسة لقاعدة الشك في المنهج التاريخي عند ابن خلدون، تحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، وهذا في حديثه عن فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط والأوهام وذكر شيء من أسبابها، يقول ابن خلدون: "وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار"[15]

2.2 قاعدة التحليل

أي تحليل المادة التاريخية وتصنيفها، وبمعنى آخر فإن التحليل يستهدف تفكيك المادة التاريخية إلى عناصرها البسيطة، وهذا حتى يمكن معرفة السياق الذي نشأت فيه، وكذلك تصنيفها حسب المجال الذي تنتمي إليه، فيما إذا كانت سياسية أو اقتصادية وهلم جرا، وهذا حتى يمكن فهم طبيعتها، وبمعنى آخر فإن المادة التاريخية تختلف حسب طبيعتها فيما إذا كانت على سبيل المثال سياسية من خلال استقراء أخبار الدول والعوامل التي أدت إلى نشأتها وكذلك البحث في أسباب زوالها، ومن جملة ذلك على سبيل المثال لا الحصر فيما يخص أخبار الدولة العلوية المزاحمة لدولة بين العباس[16] أو الخبر عن الأدارسة ملوك المغرب الأقصى ومبدأ دولتهم وانقراضها ثم تجددها مفترقة في نواحي المغرب[17]، أو اقتصادية من خلال البحث في طبيعة المعاش عند أهل البدو أو المدينة، يقول ابن خلدون في تفسيره للاختلاف بين أهل البدو والحضر والذي يرده إلى عوامل طبيعية ومعاشية بحتة: "اعلم أن الاختلاف بين الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإنما اجتماعهم إنام هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي"[18]، وهكذا يظهر من خلال منهج ابن خلدون التحليل وذلك في وقوفه عند الخبر من خلال تفكيك بنيته الاجتماعية والمادية، ومن دون شك أن الخبر هو في داخله يمثل ظاهرة اجتماعية محدد ما دام التاريخ هو خبر عن الاجتماع الإنساني، وبالتالي فإن كل ظاهرة تاريخية تشتلم على نمط محدد من هذا الاجتماع، كقولنا البداوة والحضارة والمعاش والملك والسياسة، التربية والتعليم وأصناف العلوم والفنون وهلم جرا.

2.3 قاعدة التركيب والاستقراء

وتتضمن هذه القاعدة دراسة الظاهرة التاريخية دراسة استقرائية، بهدف معرفة الأسباب وكذلك استخلاص القوانين العامة المتحكمة فيها، وتجدر الإشارة أن هذا المنهج استخلصه ابن خلدون من دراسته للوقائع العمرانية، فحتى يمكن أن ننشئ علما في التاريخ، لا بد من فهم الشروط الطبيعية التي تنشأ فيها الظاهرة الاجتماعية، فكما هو معلوم أن التاريخ هو خبر عن الاجتماع الإنساني، وعليه فإن أساس هذا المنهج يعتمد أساسا على الملاحظة، فعلى سبيل المثال في حديثه عن أخبار العرب والعجم والبربر، اعتمد ابن خلدون على ما لاحظه من عادات هذه الشعوب وتقاليدهم سواء في المعاش والسياسة والملك.

يقول ابن خلدون في الخبر عن زناتة من قبائل البربر وما كان بين أجيالهم من العز والظهور وما تعاقب فيهم من الدول القديمة والحديثة: "هذا الجيل في المغرب جيل قديم العهد معروف العين والأثر، وهم لهذا العهد آخذون في شعائر العرب في سكنى الخيام واتخاذ الإبل وركوب الخيل والتغلب في الأرض وإيلاف الرحلتين، وتخطف الناس في العمران والإباية عن الإنقياد للنصفة"[19]، دليل على أن منهج ابن خلدون في تمحيص الأخبار التاريخية يعتمد أساسا على ما تقدمه معطيات الملاحظة من خلال استقراء الأثر الواقعي للظاهرة التاريخية فيما يخص على سبيل المثال دراسة الخبر عن زناتة من قبائل البربر، وكما هو معلوم أن الملاحظة جزء ا يتجزأ من المنهج الاستقرائي بشكل عام، وهو ما يمكن استخلاصه من المنهج الذي اعتمد عليه ابن خلدون في دراسة الظاهرة التاريخية، وغيره غالب على كتاب العبر في الكثير من المواضع، فابن خلدون يكون قد عمل على استقراء الظاهرة التاريخية من خلال الأثر المادي والتجربي الذي تدل عليه في الواقع، بهدف فهم طبيعتها واستخلاص القانون العام المتحكم فيها وكذلك شروطها وأسباب نشأتها وتطورها، وهو كما لاحظ لا يشذ عن قانون التطور الطبيعي للأشياء والكائنات.

2.4 قاعدة الإحصاء

وتشتمل هذه القاعدة على مراجعات عامة الهدف منها إعادة النظر فيما يمكن أن تؤدي إليه الاستنتاجات السابقة، وفيما إذا كان يمكن تعميم القوانين التي تم الوصول إليها، وفيما إذا علم التاريخ مطلقا أم نسبيا، تجدر الإشارة أن فلاسفة التاريخ المحدثين، كان لهم موقف من إشكالية المنهج في التاريخ لا يختلف عن الموقف الذي حدده ابن خلدون، ومما يثبت هذه الطريقة في منهجية ابن خلدون، هو أنه حينما فرغ من تأليف مقدمة كتاب العبر في قلعة ابن سلامة، ارتحل إلى تونس، ويذكر صاحب المقدمة أنه حينئذ قام بمراجعات فيما نقله ودرسه، وتصحيح لأهم الاستنتاجات التي توصل إليها في دراسة الظاهرة التاريخية والاجتماعية، يقول ابن خلدون: "وقد فرغت من مقدمته لي أخبار العرب والبربر وزناتة، وتشوفت إلى مطالعة الكتب والدواوين التي لا توجد إلا بالأمصار، بعد أن امليت الكثير من حفظي، وأردت التنقيح والتصحيح"[20].

3. الخلدونية وإشكالية المنهج التاريخي عند ابن خلدون

لقد عكف الخلدونيون المعاصرون على دراسة الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، بما في ذلك فلسفته في التاريخ، ومن دون شك أن نظرية التاريخ عند ابن خلدون في الفكر العربي المعاصر، تم التطرق إليها من عدة جوانب، سواء تعلق الأمر بالإشكالات المنهجية، أي التساؤل عن طبيعة المنهج الذي اعتمد عليه ابن خلدون في دراسة الظاهرة التاريخية وخصائصه، وفيما إذا كان الاستقراء ينفي فرضية التفسير الغائي أو ربط عالم الحوادث الفعلية بمسبب الأسباب وخالقها جميعا.

كما لم يمنع ذلك الاتفاق حول سيادة النزعة العلمية والتجريبية في تفسير ابن خلدون للظواهر التاريخية، وهو ما اتفقت عليه أغلب تلك الدراسات، من منطلق أن ابن خلدون تمكن من تخليص التاريخ من الدراسات الغارقة في الوصف والتأمل، والانتقال به إلى مستوى المعرفة العلمية الموضوعية، لكن الشيء الذي يمكن التساؤل بخصوصه، هو فيما إذا كانت تلك الدراسات قد عملت على تعزيز الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، وما هو الشيء الذي أضافته حتى يتبوء هذا الفكر مكانته المرموقة بين جميع الاتجاهات الفلسفية الحديثة في ميدان التاريخ والعلوم الاجتماعية.

وبهذا الخصوص فإنه يجب التفريق بين فكر ابن خلدون والفكر الخلدوني أو الخلدونية بمعناها الواسع، وبمعنى آخر هل يمكن التعامل مع الخلدونية كاتجاه مستقل له مجموعة من المبادئ والأهداف، أم أن هذه الوحدة تتفكك من الداخل، وهذا باعتبار أن الدارسين المعاصرين لفكر ابن خلدون، حاولوا قلب درجة تأثير منهج ابن خلدون في الدراسات التاريخية الحديثة، لتصبح هذه الأخيرة مؤثرا في طبيعة هذا الفكر.

وبغض النظر عن هذه التساؤلات فإنه لا يمكن انكار مدى إسهام الدراسات الاستشراقية في اكتشاف ابن خلدون، وبهذا الخصوص فإن أول نسخة محققة للمقدمة في الغرب، كانت للمستشرق الفرنسي كاترمير Quatremére أما في العالم العربي فأول نسخة محققة ظهرت سنة 1858 للشيخ نصر الهوريني الموتوفى سنة 1874، كما أن تأخر الدراسات التاريخية حول الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون في الفكر العربي المعاصر، ساهمت فيه جملة من العوامل التاريخية والسياسية، وهذا بحكم الماضي الاستعماري لهذه الشعوب، وكذلك انتقال المراكز الثقافية من العرب إلى الغرب، والذي كان من بين نتائجه تراجع الحركة العلمية والفلسفية في هذه المناطق، فالعالم العربي الإسلامي لا زال يعاني خيباته وانتكاساته وهذا منذ سقوط الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس وتراجعها إلى يومنا هذا.

ورغم ذلك فقد عمد المفكرون العرب والمعاصرون من فلاسفة وعلماء الاجتماع، إلى دراسة منهج ابن خلدون في التاريخ والاجتماع والسياسة والتربية والتعليم، وحاولوا ربط نظريته بهذه الجوانب والمجالات، أي لا يمكن تصور فلسفة التاريخ عند ابن خلدون بمعزل عن تاريخ جميع العلوم والفنون والصنائع.

ومن الذين درسوا الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون ولنظريته في التاريخ، علي عبد الواحد وافي، فابن خلدون إمام ومجدد في التاريخ ويظهر ذلك من خلاله توطينه لفكرة المنهج والقانون الذي من شأنه التمييز بين الصدق والكذب والخطأ والصواب في النصوص والروايات التاريخية، فهو: "يمتاز عن أسلافه ممن سلكوا هذا المنهج في التأليف التاريخي ببراعة التنظيم والربط، وحسن السبك، كما يمتاز عنهم بالوضوح والدقة في تبويب الموضوعات والفهارس"[21].

ورغم ذلك، فإن هذا لا يمنع أن يتضمن المنهج التاريخي عند ابن خلدون على مجموعة من العيوب والمآخذ، ومن جملتها هو أن ابن خلدون استند في تفسيره للظواهر التاريخية على مجموعة من النصوص والروايات الضعيفة التي تتقهقر أمام النقد الاجتماعي، فرغم براعته في نظريات التاريخ من حيث قواعد المنهج والكيفية التي من خلالها التمييز بين الأخبار الكاذبة الصادقة، غير أنه في ميدان الاجراء والتطبيق لم يعتمد على أمثلة حية، بل انزلق إلى الاسشهاد بأمثلة ضعيفة لا يحتاج المبتدئ في ميدان البحث التاريخي إلى بذل الجهد حتى يدرك بطلانها وعدم امكانية الوثوق بها، ف: "لم يستخدم الطريق الذي نصح لهم باستخدامها لتمييز صحيح الأخبار من كاذبها، بل نقل روايات ضعيفة لا تثبت أمام النقد الاجتماعي وليس لها سند موثوق"[22].

ومن الذين درسوا نظرية ابن خلدون في التاريخ ساطع الحصري، فمقدمة ابن خلدون مؤلف ضخم في فلسفة التاريخ، وهذا رغم احتوائها على مداخل عامة لعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية والتعليم وفن العمارة والبناء وحتى فنون الشعر واللغة، كما يجب التفريق بين فلسفة التاريخ وعلم التاريخ، ففلسفة التاريخ تعتني بتحديد المبادئ، في حين أن العلم يعنى بالجانب التطبيقي، وبعبارة أخرى فإنه يجب أن: "ننظر إلى مقدمة ابن خلدون قبل كل شيء كمؤلف في فلسفة التاريخ، فيجب أن نقارنها بأمثالها من المؤلفات التي حامت حول فلسفة التاريخ، قبل أن نقدم على مقارنتها بالكتب الباحثة عن الفلسفة الاجتماعية، أو علم الاجتماع"[23].

الخاتمة

ومما سبق فإنه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج حول أسس المنهج التاريخي عند ابن خلدون وهي:
يستند المنهج التاريخي عند ابن خلدون إلى أساس فلسفي نقدي، وفيما يخص رفض ابن خلدون للفلسفة، فإنه لم يرفض الفلسفة من حيث هي منهج في التحليل والنقد، وإلا كيف له أن يهتدي إلى وضع أسس علم التاريخ

ونقد المناهج التاريخية السائدة في عصره، ولكنه رفض المناهج الفلسفية التي تستند إلى البحث فيما يجب أن يكون أو العلم بالمبادئ العليا للوجود، وعليه فإن هذه المناهج لا تختلف عن المناهج التاريخية الوصفية الغارقة في الذاتية، كما أن طريقته في التعاطي مع هذه المسائل اختلف عن مناهج الفقهاء في ذلك، بل لاحظ أن منهج الجرح والتعديل على سبيل المثال لا يمكن الوثوق فيه في تمحيص الأخبار، وذلك أن كثيرا منها مخالف لطبائع الكائنات وأحوال الاجتماع الانساني، وبمعنى آخر فإنه نظر إلى جميع هذه المسائل من الداخل وليس من الخارج.

كما اعتمد منهجه في تفسير الظواهر التاريخية على الاستقراء، من حيث هو آلية في الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، وهذا بهدف استخلاص مجموعة من القوانين القابلة للتعميم، رغم اعتراض ذلك مجموعة من العوائق والصعوبات، وهذا بحكم أن الظاهرة التاريخية غير قابلة للتكرار ويستحيل إعادة بنائها وتصورها من جديد، كما يمكن تذليل ذلك من خلال اعتبار مبدأ المطابقة وكذلك العمل بقواعد الاستنتاج، وهكذا يحل المنهج التاريخي المقارن والاستنتاج على سبيل المثال محل الملاحظة المعمول بها في العلوم الطبيعية، كما يصبح النقد الخارجي والباطني للنصوص التاريخية نوعا من الاختبار والتجريب في المنهج التاريخي عند ابن خلدون.

كما لا يمكن التعامل مع المنهج التاريخي عند ابن خلدون بوصفه مستقلا عن تجاربه الاجتماعية والسياسية، إن الأحداث التي عاصرها ابن خلدون ما هي إلا امتداد للتاريخ، وبالتالي فقد عمل على استثمارها في تفسيره ، وقد كانت المادة الخام التي كون من خلاله جميع فرضياته، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن فصل التاريخ عن جميع العلوم والفنون الأخرى، وبهذا تظهر الرابطة العضوية بين التاريخ وعلم العمران في فكر ابن خلدون، بحيث يستحيل الفصل بينهما، وهذا من منطلق أن التاريخ ما هو إلا خبر عن الاجتماع الانساني، وبالتالي فإنه يمكن تعميم القاعدة القائلة أن كل حادث من الحوادث إلا وله طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله في دراسة تاريخ الدول والملوك.

الهوامش

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ج1، ط7، دار نهضة مصر، (الجيزة، مصر: 2014)، ص291.

[2] علي أومليل، **الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون**، ط3، دار التنوير للطباعة والنشر، (بيروت، لبنان: 1985)، ص06.

[3] ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص291.

[4] المصدر نفسه، ص329.

[5] سالم حميش، **الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ**، ط1، دار الطليعة، (بيروت، لبنان: 1998)، ص17.

[6] "La connaissance historique est, par essence, une connaissance indirecte. La méthode de la science historique doit donc différer radicalement de celle des sciences directes", Charles-Victor Langlois ; Charles Seignobos, **Introduction aux études historiques**, 2éd, Labrairie Hachette, Paris, 1899, P44.

[7] أرنولد توينبي، ترجمة: فؤاد محمد شبل، ج1، المركز القومي للترجمة، (القاهرة، مصر: 2012)، ص18.

[8] NASSIF Nassar, **La pensée réaliste d'ibn khaldoun**, 2em édition, Presses Universtaires de France, Paris, 1997, P269.

[9] ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص332.

[10] المصدر نفسه.

[11] محمد عابد الجابري، **نحن والتراث قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، لبنان: 2006)، ص328.

[12] ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ج1، ص282.

[13] المصدر نفسه، ج1، ص282.

[14] نفسه، ج1، ص283.

[15] نفسه، ج1، ص291.

[16] ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج4، دار الفكر، (بيروت، لبنان: 2000)، ص05.

[17] المصدر نفسه، ج4، ص16.

[18] ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ج2، ص467.

[19] ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج7، ص03.

[20] ابن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا**، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت، لبنان: 2004)، ص188.

[21] علي عبد الواحد وافي، **عبقريات ابن خلدون**، ط2، عكاظ للنشر والتوزيع، (الرياض، المملكة العربية السعودية: 1984)، ص124.

[22] المرجع نفسه، 125.

[23] ساطع الحصري، **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**، ط3، مكتبة الخانجي، (القاهرة، مصر: 1967)، ص170.

قائمة المصادر والمراجع

1- عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ج1، ط7، دار نهضة مصر، (الجيزة، مصر: 2014).

2- علي أومليل، **الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون**، ط3، دار التنوير للطباعة والنشر، (بيروت، لبنان: 1985).

3- سالم حميش، **الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ**، ط1، دار الطليعة، (بيروت، لبنان: 1998).

4- Charles-Victor Langlois ; Charles Seignobos, **Introduction aux études historiques**, 2eéd, Labrairie Hachette, Paris, 1899.

5- أرنولد توينبي، ترجمة: فؤاد محمد شبل، ج1، المركز القومي للترجمة، (القاهرة، مصر: 2012).

6- NASSIF Nassar, **La pensée réaliste d'ibn khaldoun**, 2em édition, Presses Universtaires de France, Paris, 1997.

7- محمد عابد الجابري، **نحن والتراث قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، لبنان: 2006).

8- ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج4، دار الفكر، (بيروت، لبنان: 2000).

9- ابن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا**، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت، لبنان: 2004).

10-علي عبد الواحد وافي، **عبقريات ابن خلدون**، ط2، عكاظ للنشر والتوزيع، (الرياض، المملكة العربية السعودية: 1984).

11-ساطع الحصري، **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**، ط3، مكتبة الخانجي، (القاهرة، مصر: 1967).